

A woman wearing a black hijab is walking through a flooded street in a war-torn city. She is carrying a child on her back. The street is filled with water, and the buildings in the background are damaged and partially submerged. The overall scene is somber and depicts the impact of conflict on civilians.

# وضع المدافعات عن حقوق الإنسان في سوريا

# التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في شرق الاوسط و شمال أفريقيا

باحثة: هنا فرحات

مراجعة لغوية: سوسن أبوظهر

تنسيق : آثار الأغر

[www.whrdmena.org](http://www.whrdmena.org)

[www.facebook.com/whrdmena](http://www.facebook.com/whrdmena)

[www.twitter.com/whrdmena](http://www.twitter.com/whrdmena)

إن النساء المدافعات عن حقوق الإنسان هن في طليعة الكفاح للدفاع عن حقوق الإنسان في سوريا. على مدى ست سنوات، كانت المدافعات عن حقوق الإنسان ينخرطن بفعالية في كل ما له علاقة بالصراع الدائر، من تظاهر وتقديم المساعدات وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان، إلى المشاركة في محادثات السلام وإدارة المبادرات المجتمعية. غير أنّ المدافعات عن حقوق الإنسان يواجهن العديد من التجاوزات والتهديدات، بالإضافة إلى استبعادهن بشكل فعلي من العملية الانتقالية وإسكات أصواتهن وتهميشهن.

وضعت العسكرة في سوريا العديد من النساء المدافعات عن حقوق الإنسان في خطر، إذ يواجهن تقاطع قمع المجتمع الأبوي مع عنفٍ جندي على صلة بالنزاع.

ويؤكد قرار الأمم المتحدة الخاص بالمدافعات عن حقوق الإنسان أنهن «النساء من كل الأعمار اللواتي ينخرطن في الدفاع عن كل حقوق الإنسان، وكل النشاطات في الدفاع عن حقوق النساء وتلك المتعلقة بالجنس (النوع الاجتماعي)... في التصدي لكل أشكال انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب ومحاربة الفقر والتمييز، وتعزيز إمكانية الوصول إلى العدالة والديموقراطية والمشاركة الكاملة للنساء في المجتمع والتسامح واحترام كرامة الإنسان، والحق في التنمية...».

وبدوره عرّف «التحالف الإقليمي للدفاعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» المدافعات بأنهن أي امرأة «تروج وتسعى جاهدةً للعمل على تعزيز حقوق الإنسان في مجتمعها بطريقة سلمية، سواء على المستوى الفردي أو كعضو في منظمة أو مجموعة، كما تساهم في القضاء على كل انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب وللأفراد».

## من هي المدافعة عن حقوق الانسان؟

المدافعة هي من تروج و تسعى جاهدة للعمل على تعزيز حقوق الإنسان في مجتمعها بطريقة سلمية ، سواء على المستوى الفردي أو كعضو في منظمة أو مجموعة تساهم في القضاء على جميع انتهاكات حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للشعوب وللأفراد.

 <https://twitter.com/whrdmena>
 <https://facebook.com/whrdmena>
[www.whrdmena.org](http://www.whrdmena.org)

إنّ أحد أهدافنا كتحالف هو تعميم فكرة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان بين الناشطين السوريين، داخل سوريا وفي الشتات، وكذلك في مجتمعات اللاجئين. فالنزاعات المتزامنة والإنقسامات وانعدام التواصل بين المناطق والجماعات كنتيجة لتلك الصراعات، تجعل المدافعات عن حقوق الإنسان لا يعملن جماعياً في المنطقة، وثمة القليل من التشارك والتواصل في ما بينهن. ومن خلال عمل النساء المدافعات عن حقوق الإنسان، فرادى وجماعة، يمكن تبادل المعلومات والتعاون لإنجاز العمل بفعالية.

١. تعريف التحالف الإقليمي للدفاعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متاح على الرابط <http://whrdmena.org/english/about-us/>

تتعرّض المدافعات عن حقوق الإنسان للاعتداءات بسبب عملهن، ولكن أيضاً بسبب هويتهن الجندرية. يركز عمل المدافعات بشكل عام على حقوق الإنسان وعلى الوجود في المجال العام، لذلك يُنظر إليهن على أنهن يتحدّين المعايير الاجتماعية السائدة ويهددن الأنظمة الاجتماعية. بمواجهتهن الأدوار المرسومة للنساء والدخول في الفضاءات التي يسيطر عليها الذكور وخروجهن من النطاق العائلي الخاص والوقوف في وجه كل أنواع الانتهاكات لحقوق الإنسان، تتعرض النساء لهجوم الجهات الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. يمكن أن يتم استهدافهن من النظام؛ ولكنهن يُستهدفهن كذلك من قِبل الجماعات المتطرفة بذريعة قيامهن بالترويج لـ«القيم الغربية» على سبيل المثال. إضافةً، تواجه النساء الضغوط من عائلاتهن ومجتمعاتهن لإرغامهن على التوقّف عن عملهن في المجال العام للدفاع عن حقوق الإنسان.

ويشدّد التحالف بقوة على شجاعة المدافعات عن حقوق الإنسان داخل سوريا ومجتمعات اللاجئين في الدول المجاورة، من توثيق الجرائم وحالات التعذيب والاحتجاز التعسفي، سواء من قِبل النظام أو الجماعات المتطرفة، إلى الدفاع عن حقوق الإنسان.

وهدفُ هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أوضاع المدافعات عن حقوق الإنسان في سوريا، مع إلقاء نظرة سريعة على الأوضاع المتغيرة للمدافعات عن حقوق الإنسان في سوريا في مرحلة ما قبل الصراع، إلى تحليل مختلف القضايا التي يواجهنها في ظل العنف السائد وعدم الاستقرار داخل سوريا وفي مجتمعات الشتات. ونظراً إلى طبيعة الصراع المتعدد الأوجه، لا يمكن إلقاء مسؤولية الانتهاكات على طرف واحد، فكل الجهات متورّطة في التعدي على المدافعات عن حقوق الإنسان، سواء النظام أو الأطراف غير الحكومية، الجيوش والمليشيات المسلحة.

ومع النزوح إلى البلدان المجاورة، تتعرّض المدافعات عن حقوق الإنسان لضغوط من قِبل عائلاتهن ومجتمعاتهن، ومن قبل المجتمعات المضيفة. ومع أخذ ذلك في عين الاعتبار، يهدف التحالف إلى العمل متضامناً مع المدافعات عن حقوق الإنسان لدعمهن من خلال تسليط الضوء على جهودهن وأعمال العنف التي تُمارس ضدهن، تماشياً مع مهمته في دعم جميع المدافعات في المنطقة والدفاع عن سلامتهن وقضاياهن.



Ref: worldnews.com

# الصراع في سوريا

حصّد النزاع الدائر في سوريا منذ عام ٢٠١١ حياة أكثر من مئتين وخمسين ألف شخص. فالتظاهر الذي كان قد بدأ سلمياً ما لبث أن تحول سريعاً إلى قمع عسكري لنضالٍ من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، ثم إلى حرب أهلية مسلحة بين القوات الحكومية الموالية للرئيس بشار الأسد والمعارضة. ومع انهيار سيادة القانون، استطاعت مجموعات إسلامية مسلحة غير حكومية مثل تنظيمي «الدولة الإسلامية» («داعش») و«جبهة النصرة» ملء الفراغ الحاصل والسيطرة على أجزاء من سوريا وارتكاب العديد من الانتهاكات الخطيرة لحقوق



الإنسان. وألقت مصالح دولية راسخة بسوريا في مزيد من الفوضى. أولاً، هناك تحالف دولي قائم بقوة الأمر الواقع ويتكون من «حلفاء» غير رسميين للأسد، أي الولايات المتحدة وروسيا وإيران وتركيا والأكراد وسواهم- ويركّز التحالف على هزيمة «داعش» في سوريا، وإن يكن منقسماً في شأن مصير بشار الأسد.

ثانياً، تُدخل المجموعات المسلحة الأجنبية البلاد بهدف الانضمام إلى صفوف الجهات المعارضة («الجيش السوري الحر»، «داعش»، «جبهة النصرة» وجماعات معارضة أخرى) أو تلك المحاربة إلى جانب النظام. فسوريا لا تشهد حرباً أهلية بل من العديد من الحروب المتداخلة.

فمنذ اندلاع الثورة، حدثت تغيرات عدّة فيما يتعلق بالسيطرة على الأراضي في سوريا. فقد استطاع تنظيم «الدولة الإسلامية»، الطرف غير الحكومي الأكبر، السيطرة على أجزاء واسعة من سوريا والعراق حيث يخضع نحو عشرة ملايين شخص لسلطته. وحالياً تعتبر الرقّة بحكم الأمر الواقع مدينة «داعش»، وفرض التنظيم فيها حكماً استبدادياً صارماً قائماً على الشريعة، مُجرباً الناس الذين يخضعون لسلطته من حقوقهم الإنسانية الأساسية، وممارساً تمييزاً شديداً بحق الأقليات الدينية واضعاً أفرادها في خانة «الكفار».

إلى الشمال حيث الحدود السورية-التركية تقع المناطق التي يسيطر عليها الأكراد مثل الحسكة وكوباني، وهما مستقلتان حالياً عن الحكومة السورية. ووفقاً لاتفاق هدنة مبرم بين القوات السورية والميليشيات الكردية، «يُبقى كل جانب على الأراضي الواقعة تحت سيطرته»<sup>٢</sup>.

إن العنف الممنهج الواسع النطاق الذي تمارسه الحكومة السورية والمجموعات غير الحكومية يرقى إلى مستوى سلسلة من الجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان، إذ تتعرض النساء في سوريا بشكل منتظم للإيذاء والسجن والاعتداء الجنسي في مراكز الاحتجاز السرية، وذلك لإعاقة عملهن وتكميم أفواههن. وكذلك ترتكب الميليشيات الكردية انتهاكات لحقوق الإنسان. ووثقت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» العنف الموجه ضد النساء، بما فيه الاعتداء الجنسي على أيدي القوات الحكومية وقوات المعارضة، وتنظيم «الدولة الإسلامية» والمسلحين الأكراد، إلى مجموعات المعارضة المسلحة الأخرى.<sup>٣</sup> كل جهات النزاع مسؤولة عن ممارسة العنف ضد النساء، وبينهن المدافعات عن حقوق الإنسان.

٢. «تنظيم الدولة الإسلامية: أزمة في سبع رسوم بيانية - BBC News». BBC News. ٢٥ تموز/أيار ٢٠١٦. تم الاطلاع على النص في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦. وهو متاح على الرابط

<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-27838034>

٣. «إتفاق هدنة يقضي باحتفاظ القوات الكردية بالأراضي التي انتزعتها من قوات النظام السوري». رويترز. ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦. تم الاطلاع على النص في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦ وهو متاح على الرابط

<http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-qamashli-idUSKCN0XL-FH>

<http://sn٤.org.blog/٢٥/١٧/٢٠١٤/the-syrianwoman-in-the-midst-of-the-syrain-conflict/>.٤

هذا وتواجه المدافعات السوريات عن حقوق الإنسان في المجتمعات المضيفة انتهاكات لحقوقهن ويصادفن المصاعب خلال اضطلاعهن بأعمالهن ويتلقين التهديدات. إن نقص الحماية القانونية للاجئين في الدول العربية المجاورة مثل لبنان والأردن والعراق يعرض المدافعات عن حقوق الإنسان للعنف القائم على أساس جنسهم. وليس أمام المدافعات سوى بدائل قليلة، فهن يعشن غير آمانات في بلدن وكذلك في البلاد المضيفة التي يلجئن إليها.



Ref: [www.alamy.com](http://www.alamy.com)

# سوريا قبل الصراع



قبل توثيق مدى ما تتعرض له حالياً المدافعات عن حقوق الإنسان من إيذاء وتحرش وانتهاك لحقوقهن، لا بد من الإشارة إلى أنه في ظل حكم بشار الأسد، وقبله في عهد والده حافظ الأسد، كانت انتهاكات حقوق الإنسان تُمارَس بشكل ممنهج. وفضحت منظمات عدّة، مثل «هيومن رايتس ووتش» ومنظمة العفو الدولية تلك الانتهاكات، وفيها الإخفاء القسري لإسكات المعارضة السياسية.



Ref: www.shrc.org

ففي كانون الأول ٢٠٠٩ أوقفت القوات السورية المدونة طّل الملوحي، وعمرها ١٩ سنة، بسبب محتويات مدونتها، إذ اتُهمت من قبل الحكومة السورية بالتجسس لصالح الولايات المتحدة الأميركية. وفي ١٥ شباط ٢٠١١ حُكم عليها بالسجن لمدة خمس سنوات<sup>١</sup>. وتناولت طل في مدونتها القضية الفلسطينية وحرية التعبير، وحوكمت خلف الأبواب الموصدة، ولم يُكشف عن أي معلومات تتعلق بقضيتها أو أين ستقضي مدة عقوبتها.

منذ اندلاع الصراع، لا يزال النقاش الدولي قائماً بشأن كيفية التوسط لحل النزاع الذي دام ستة أعوام وتسبب بقتل أكثر من مئتين وخمسين ألف شخص ونزوح الملايين. وبذلت الأمم المتحدة جهوداً في إطار عملية السلام للتوصل إلى حل للنزاع الذي بدأ عام ٢٠١١. غُيبت النساء عن محادثات السلام التي كانت تُدار من قبل جامعة الدول العربية ومبعوثي الأمم المتحدة للسلام وروسيا والقوى الغربية، هذا بالإضافة إلى غياب النساء السوريات صانعات السلام عن مفاوضات «جنيف ١» و«جنيف ٢».

نتيجة لضغوط عدد من النساء السوريات، تشكل المجلس الاستشاري النسائي في أواخر عام ٢٠١٥، وفيه ١٢ امرأة سورية من خلفيات مختلفة. وتقوم مشاورات منتظمة بين المجلس ومبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا حينما يكون هناك محادثات سلام. غير أن النساء لا يشاركن في محادثات السلام، إذ أن دورهن استشاري محض. ومع أنها خطوة متقدمة نحو تمكين النساء من الإعراب عن قلقهن والمطالبة بحقوقهن في الأمم المتحدة، فإن دورهن الاستشاري لا يزال يقوض جهودهن في المحافل الدولية خلال محادثات السلام.

٥. تقارير تتضمن «هيومن رايتس ووتش»، سوريا: وقف ملاحقة الأكراد (٢٠٠٩). متاح على الانترنت:

http://www.hrw.org/news/2009/11/26/syria-end-persecution-kurds  
هيومن رايتس ووتش، سوريا: التحقيق في حالات الوفاة في سجون سدنايا (٢٠٠٨). متاح على الانترنت الرابط

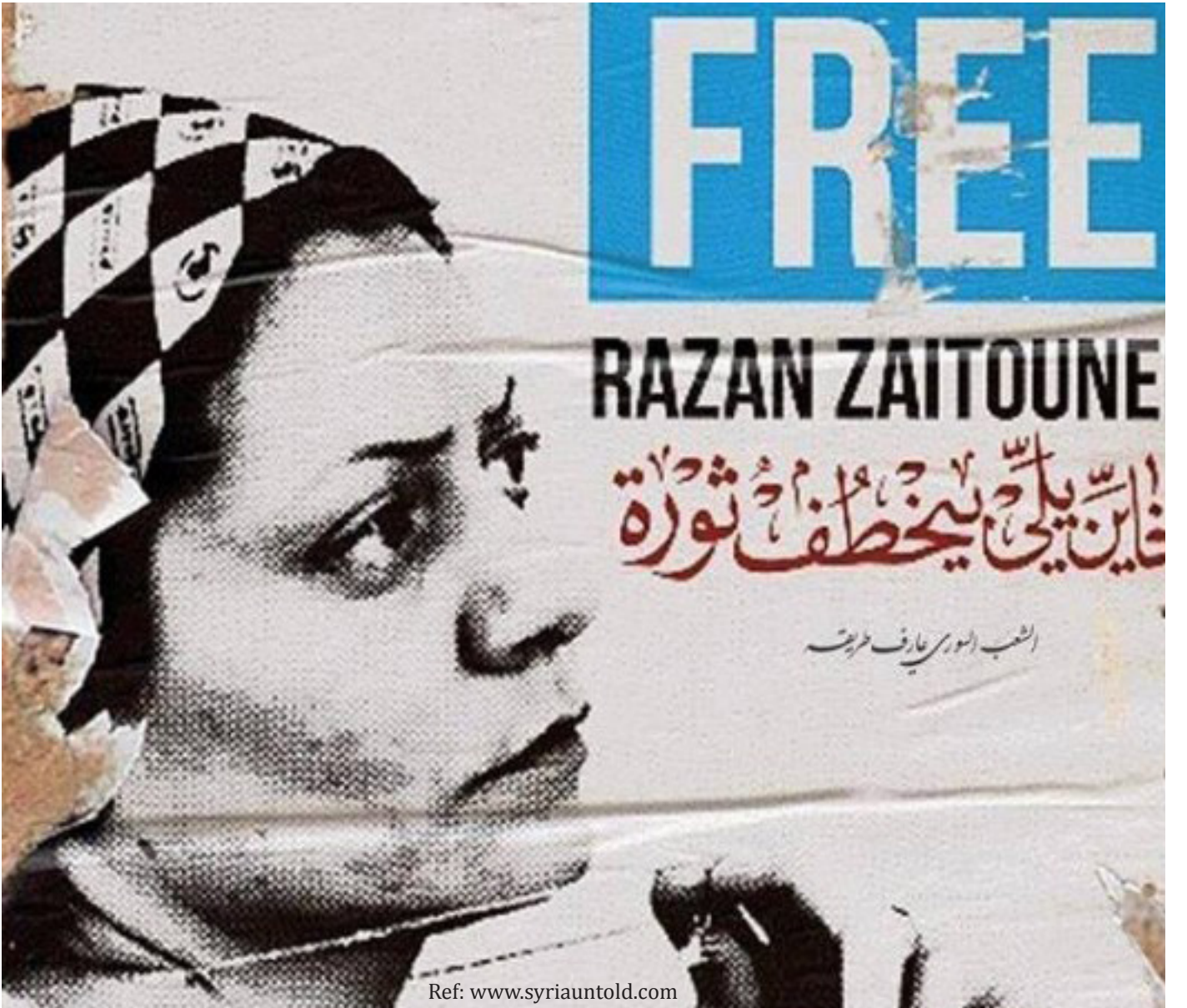
https://www.hrw.org/news/2007/07/20/syria-investigate-sednaya-prison-deaths

العفو الدولية، التقرير السنوي حول سوريا (٢٠١٠) متاح على الانترنت الرابط

http://www.amnestyusa.org/research/reports/annual-report-syria2010-

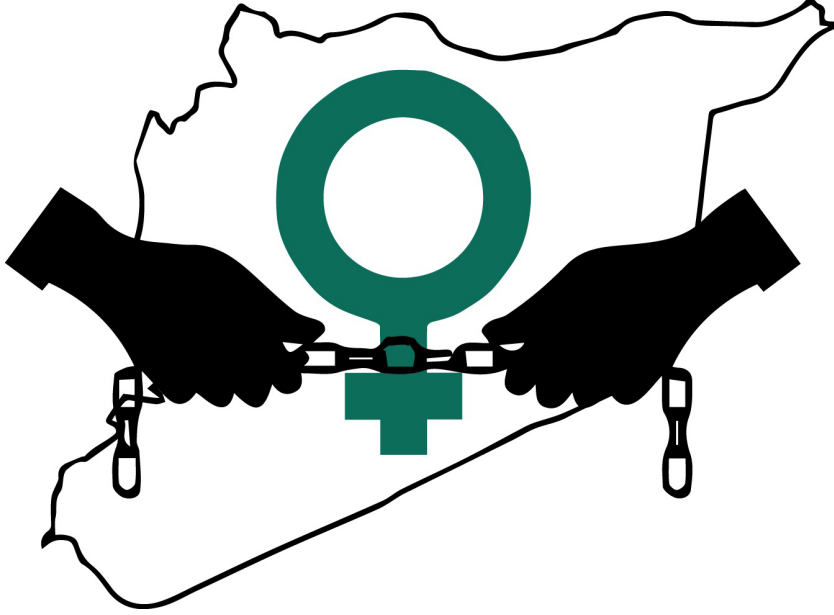
٦. الجزيرة، الحكم بالسجن على الطالبة المدونة في سوريا (١٥ شباط/فبراير ٢٠١١). الرابط متاح على الانترنت

http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2011/02/15/2011



# الوضع الحالي للمدافعات عن حقوق الإنسان في سوريا

أدت عسكرة المجتمع السوري إلى تطبيع العنف القائم على التمييز الجندري في النطاقين العام والخاص. فأعمال العنف مثل الاغتصاب والحجز التعسفي والتعذيب والإيذاء الجنسي واحتجاز رهائن، طالت العديد من الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان. ولم يقتصر أثر الصراع المتواصل على الضحايا المباشرة، بل امتدّ إلى كل النساء في المجتمع. وتجري موجات العنف الجنسي المتصل بالصراعات على خلفية التمييز المنهج القائم على التمييز الجندري. وإذ يُنظر إلى النساء على أنهن المسؤولات عن جمل عبء الشرف والأخلاق، وتُعتبر السيطرة على أجسادهن وسلوكهن من الأمور الحيوية للحفاظ على النظام في مجتمع تسوده الفوضى.



وهنا لا بد من الإشارة إلى القدرة المحدودة للمدافعات عن حقوق الإنسان على الاضطلاع بأعمالهن داخل مناطق الصراع ومجتمعات اللاجئين، إذ أن ممارسات الحكومة السورية والميليشيات من تخويف وقمع أدّت إلى تقليص نشاطهن بشكل حاد.

أولاً، إن توثيق المعلومات وتقديم التقارير حول الأوضاع صار من الأمور الخطرة نظراً إلى بيئة العنف والرقابة المشدّدة في سوريا. ثانياً، إن التوقيف التعسفي والاحتجازات، وحتى الإعدام خارج نطاق القضاء، نتائج مباشرة لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان من قبل المدافعات (سوف يتم تفصيل هذه النقطة أكثر). أخيراً، نظراً إلى طبيعة الانتهاكات الشديدة الخصوصية التي تتعرض لها النساء، فإن العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان يفضلن عدم التحدث عن تجاربهن.

إن التحرّش بالمدافعات عن حقوق الإنسان واحتجازهن من الممارسات المنتشرة بشكل واسع، خاصة بعد صدور قانون مكافحة الإرهاب. وفي أعقاب إلغاء حال الطوارئ عام ٢٠١١، صدر مرسوم آخر في تموز/يوليو ٢٠١٢. يتضمن القانون الرقم ١٩ الخاص بمكافحة الإرهاب إدانة الناشطين السلميين والمعارضين وإنشاء محكمة لمكافحة الإرهاب. وعرّف القانون الإرهاب على أنه «كل فعل يهدف إلى إيجاد حال من الذعر بين الناس أو الإخلال بالامن العام أو الإضرار بالبنى التحتية أو الأساسية للدولة»<sup>٧</sup>.

ويعني استخدام المحاكم العسكرية ومحكمة مكافحة الإرهاب تجريد الموقوفين من حقهم بمحاكمة عادلة، إذ تُطلق الاتهامات تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، بينما هي في الواقع اتهامات تُستخدَم ضد المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان الذين يوزعون المساعدات الإنسانية ويشركون في التظاهرات ويوثقون انتهاكات حقوق الإنسان. إلى ذلك، تبرر الدولة الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري باتهام النساء بالإرهاب. وعلاوة على ذلك، فإن إحدى وسائل محاربة المدافعات عن حقوق الإنسان لدفعهن إلى ترك البلاد، هي التعدي على الممتلكات الخاصة. وفي هذا الصدد، أصدرت وزارة المال أمراً بمصادرة أملاك العديد من الناشطات وأقربائهن بحجة دعمهن للإرهاب.<sup>٨</sup>

٧. «هيومن رايتس ووتش»: سوريا: استخدام محكمة مكافحة الإرهاب للقمع السياسي (٢٥ حزيران/يونيو ٢٠١٣). متاحة على الرابط التالي: <https://www.hrw.org/news/2013/06/25/syria-counterterrorism-court-used-stifle-dissent>

٨. الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية (WILPF)، الانتهاكات ضد النساء في سوريا والآثار اللامتناسبة للصراع عليهن - الاستعراض الدوري الشامل للاضطلاع على الوثيقة المقدمة من قبل الجمهورية العربية السورية لمجلس حقوق الإنسان في (أيار/مايو ٢٠١٦)، ص ١٣، متاحة على الرابط التالي على الانترنت:

[http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WILPF\\_VAW\\_HCY16\\_WEB-ONEPAGE.pdf](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WILPF_VAW_HCY16_WEB-ONEPAGE.pdf)

وتستخدم كل من الحكومة والمعارضة التخويف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان لتهديدهن وإرهابهن. وتجسد قضية رزان غزّاوي بشكل واضح أساليب التخويف التي يستخدمها النظام، إذ تعرضت للحجز التعسفي في سوريا مرتين، وهي حالياً تعيش في المنفى. وقد روت عبر موقعها على الانترنت أنه عندما رحلت عن سوريا، تركت وراءها الأسد وتنظيم «الدولة الإسلامية» معاً. بالنسبة إليها كامرأة على وجه الخصوص، فهي تركت وراءها «أراضٍ تخضع لسيطرة المعارضة الذكورية... اليوم، إذا عزمْتُ على العودة إلى «الاراضي المحررة»، عليّ وضع النقاب، ومن المستحسن أن أكون بصحبة زوج»<sup>٩</sup>.

خذلت الثورة السورية المدافعات عن حقوق الإنسان من خلال ترسيخها للنسيج الأبوي، إذ أنها لم تنتفض على أبوية النظام الظالم. وتضاءلت بشكل كبير المساحات الآمنة المتاحة أمام نشاط المدافعات عن حقوق الإنسان، كما تقلصت فرص عملهن في النطاق العام، فكان خيارهن الوحيد أن يمارسن نشاطهن خارج الأراضي السورية. أما من بقين في سوريا فقد انعزلن في كفاهن.

ويستخدم «داعش» العنف القائم على الجندر (النوع الاجتماعي) لإرهاب المجتمعات وفرض أجندته لقيام دولة إسلامية تُجرّد فيها النساء من حقوقهن الأساسية. وقيّد الحكم الإسلامي المتشدد في سوريا حرية النساء في التنقل وفُرص تلقي الرعاية الصحية والتحصيل العلمي والدخول إلى المرافق العامة. ونظراً إلى الرقابة في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، لا يمكننا إلا الحصول على القليل من المعلومات عن ظروف عيش النساء.

ففي آذار/مارس ٢٠١٦، استطاعت ناشطتان سوريّتان من المدافعات عن حقوق الإنسان توثيق الظروف المعيشية التي تواجهها تحت حكم تنظيم «داعش»، وذلك بتجوالهما لمدة أسبوعين في شوارع مدينة الرقة بشمال سوريا مستخدمتين كاميرتين خفيتين. وتظهر اللقطات البصرية والحوارات المسجلة في الأشرطة مدى الظلم الذي تتعرض له النساء. وقد سمعنا أم محمد تهمس في أذن صديقتها أم عمران أثناء سيرهما في شارع الرشيد وسط الرقة<sup>١٠</sup> قائلة: «غطي عينيك جيداً. لا نريد أن ترائنا نساء الحسبة فنقع في ورطة». والحسبة هي شرطة دينية نسائية لـ«داعش» قوامها نساء ينفذن دوريات في الشوارع للتأكد من أن النساء يلتزم بأحكام الشريعة الصارمة.



٩. رزان غزّاوي، رزانيات منفية، ملاحظة شخصية لنفسي وللآخرين والدول والمنفى، في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، متاح على رابط الانترنت التالي: (الدخول إلى الرابط في ١٨ تموز/يوليو ٢٠١٦) <https://razanghazzawi.org>

١٠. أفلام سرية لنساء داخل المدينة المغلقة للدولة الإسلامية (٢٠١٦) من إعداد الصحافي قاسم حمادي. متاح على الرابط التالي على الانترنت (الدخول إلى الرابط في ٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٦): <http://www.expressen.se/nyheter/womens-secret-films-from-within-closed-city-of-islamic-state/>

الإعدام هو عقاب آخر ينتهجه «داعش» لمعاقبة النساء. في الرقة أيضاً قتل التنظيم الصحافية رقية الحسن بعد إدانتها بتهمة التجسس. وهي كانت كتبت عن حياة سكان المدينة مستخدمة اسماً مستعاراً هو نيسان ابراهيم. وقد أوقفت في آب/أغسطس ٢٠١٥ بتهمة التواطؤ مع «الجيش السوري الحر» وقُتلت على أيدي التنظيم بعد ذلك بشهر.

وينظر التنظيم إلى النساء باعتبارهن أدنى منزلة من الرجال القوامين عليهن - الأب والأخ والزوج. حركتهن معدومة، هن مُستعبدات. غير أن هذه القيم الأبوية والتي بلغت حدّها الأقصى في ظلّ عنف تنظيم «داعش»، لها مثيلٌ في مؤسسات الدولة وكذلك عند قوات المعارضة. فالحرب تعزّز الرجولة العسكرية البطولية وتمجّد الحماية والقتال والافتقار إلى المشاعر. ويصير دور النساء هنا الاعتناء باحتياجات المقاتلين في الفضاء الخاص.

كما وثقت انتهاكات لحقوق الإنسان في مناطق يسيطر عليها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي PYD، خصوصاً في ما يتعلق بحرية التنقل. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، أطلق مقاتلو الحزب سراح ١٦ امرأة من دير الزور بعد توقيفهن واحتجازهن لتسعة أيام في سجن لهم في منطقة المبروكة بالحسكة. ووفقاً لناشطة، كان الـ PYD يشدد الطوق على حدود مناطقه المحتلة ويحد من الدخول إلى ما يطلق عليه «نقطة المبروكة الحرة»، معتبراً نفسه دولة مستقلة<sup>١١</sup>. والنساء الموقوفات كن هربن من منطقة دير الزور الخاضعة لسيطرة «داعش» للوصول إلى مطار القامشلي، ومن بعده مطار دمشق أو أي مناطق أخرى تمكنهن من السفر خارج البلاد. ووثقت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» ارتكاب قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي جرائم قتل بحق ما لا يقل عن ٢٥ امرأة بين آذار/مارس ٢٠١١ وأذار/مارس ٢٠١٤. كما اعتمد الحزب القصف العشوائي والإعدام خارج نطاق القضاء لتشديد السيطرة على المناطق الخاضعة لسيطرته كنتيجة مباشرة للنزاع.

**١٩٤٥ حالة احتجاز  
تعسفي للنساء و  
٧٤ حالة لفتيات  
قاصرات في  
الفترة الممتدة  
بين ٢٠١١ و ٢٠١٦**  
[www.vdc-sy.info](http://www.vdc-sy.info)

والاحتجاز تكتيك آخر يُستخدم ضد النساء وضد المدافعات عن حقوق الإنسان بهدف الضغط على المُحتجزات وعلى عائلاتهم ومجتمعهم. ووفقاً لتقديرات صادرة عن «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» والمركز السوري للإحصاء والبحوث<sup>١٢</sup>، فإن أكثر من ٢٨٥٠ امرأة بقين محتجزات لدى قوات الأمن السورية<sup>١٣</sup>. إلى ذلك، أحصى مركز توثيق الانتهاكات نحو ١٩٤٥ حالة احتجاز تعسفي للنساء<sup>١٤</sup> و ٧٤ حالة لفتيات قاصرات في الفترة الممتدة بين آذار/مارس ٢٠١١ وتموز/يوليو ٢٠١٦.

١١. الشبكة الأوروبية - الشرق أوسطية لحقوق الإنسان: احتجاز النساء في سوريا: سلاح حرب وترهيب (أيار/مايو ٢٠١٥) متاح على الانترنت على الرابط التالي:

[http://euomedrights.org/wp-content/uploads/٠٦/٢٠١٥/EMHRN\\_Womenindetention\\_EN.pdf](http://euomedrights.org/wp-content/uploads/٠٦/٢٠١٥/EMHRN_Womenindetention_EN.pdf)

١٢. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، المرأة السورية في لهيب النزاع السوري، نشر في ٢٥ تشرين الثاني ٢٠١٥، تم الاطلاع على النص في ٣ آب/أغسطس

<http://sn٤.org.blog.٢٥/١٧/٢٠١٤/the-syria-women-in-the-midst-of-the-syrian-conflict>

١٣. الانتهاكات ضد النساء في سوريا والتأثير اللامتناسب للصراع عليهن (أيار/مايو ٢٠١٦) ص. ١٠ الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية

١٤. أنظر الى الشبكة الأوروبية - الشرق أوسطية لحقوق الإنسان، الاحتجاز في سوريا: سلاح حرب وترهيب (أيار/مايو ٢٠١٥) و الشبكة الأوروبية - الشرق أوسطية لحقوق الإنسان، تقويض حركة النساء، ايدائهن واستغلالهن: احتجاز النساء في سوريا (أذار/مارس ٢٠١٥). متاح على الانترنت على الرابط التالي:

[http://euomedrights.org/wp-content/uploads/٠٢/٢٠١٥/Sheet-Detention-of-Syrian-Women\\_ENG١.pdf](http://euomedrights.org/wp-content/uploads/٠٢/٢٠١٥/Sheet-Detention-of-Syrian-Women_ENG١.pdf)

ارتفعت نسبة احتجاز المدافعات عن حقوق الإنسان كوسيلة مُتعمّدة للعقاب الجماعي وكنتيجة للمفاهيم الأبوية التقليدية لمكانة النساء الاجتماعية. الأوضاع المزرية للسجون التي يجري فيها احتجاز النساء تحط من إنسانيتهن. وتكشف الإحصاءات أن ٧٦ في المئة من النساء المُحتجزات أُوقفن في أفرع للأمن ومنشآت توقيف أخرى سرية، في مقابل ٢٤ في المئة فقط احتُجزن في سجون مركزية. و٨٣ في المئة من الموقوفات في سجون مركزية، موجودات في سجون دمشق وعدرا<sup>١٥</sup>. ومع أنه سجن مركزي، فإن سجن عدرا يقع في منطقة معارك، إذ تحرم العمليات العسكرية العائلات من زيارة أقاربهم وقربائهن المحتجزين، خاصة أولئك الذين يعيشون في محافظات أخرى.



ووثقت ممارسات تعذيب في سجن عدرا<sup>١٦</sup>، على الرغم من أنه نادراً ما تتحدث النساء عن تجاربهن. امرأة واحدة تكلمت عن تجربتها لموقع «سيريا دييلي»، وصرحت أنها أوقفت من قبل قسم المخابرات لمدة ٤٧ يوماً. وقد خضعتُ للاستجواب ١٩ مرة، وفي كل مرة «كنتُ أضربُ على وجهي، ثم قاموا بضربي بالبندقية في مناطق حساسة من جسدي، كما جرى صعقي بالكهرباء، ثم وضعوني في ماء بارد وقاموا بصعقي بالكهرباء مجدداً. لقد متُّ آلاف المرات في كل ثانية». وتحت التعذيب اعترفت بأعمال لم تقم بها من قبيل التواطؤ مع مجموعات مسلحة.

يترك الاحتجاز عواقب سلبية على النساء والمدافعات عن حقوق الإنسان بعد إطلاقهن. ومن بين هذه الآثار، الفصل من العمل أو المؤسسات التعليمية والخوف من التعرض لنبد الأسرة والمجتمع. فالاعتصاب في الحجز، أو افتراض تعرضهن للاغتصاب، يصبح وصمة عار ضدّهن. وقد شاع الاعتقاد في سوريا أن كل امرأة محتجزة اغتُصبت بصرف النظر عما حدث فعلاً أثناء التوقيف. وخلال الصراع الدائر في سوريا انتشر استخدام الاعتصاب كأداة حرب. وعلى رغم أن المعلومات الدقيقة غير متاحة، أحصت «الشبكة السورية لحقوق الإنسان» حدوث أربعة آلاف حالة اغتصاب وتشويه لنساء وفتيات<sup>١٧</sup>.

١٥. الشبكة السورية لحقوق الإنسان، انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا (وقائع وأرقام) - من آذار/مارس ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢، ص. ٨ (أب/أغسطس ٢٠١٢) متاح على رابط الانترنت التالي:

[http://dchrs.org/english/File/Reports/٢٠١٣-٠٢-٢٧\\_Facts\\_And\\_Figures\\_SNHR\\_Report\\_En.pdf](http://dchrs.org/english/File/Reports/٢٠١٣-٠٢-٢٧_Facts_And_Figures_SNHR_Report_En.pdf)

١٦. نسخة عن الفتوة متاحة على الرابط التالي: [http://graphics.thomsonreuters.com/doc/slaves\\_fatwa.pdf](http://graphics.thomsonreuters.com/doc/slaves_fatwa.pdf)

١٧. لمزيد من المعلومات والأمثلة أنظر إلى الشبكة الأوروبية - الشرق أوسطية لحقوق الإنسان، تقويض حركة النساء، إيدائهن واستغلالهن: احتجاز النساء في سوريا (آذار/مارس ٢٠١٥)

كل أطراف النزاع اعتمدت الاغتصاب كأداة حرب، إذ وردت تقارير عن حالات اغتصاب للنساء من قبل «الجيش السوري الحر» والعناصر المنتمين إليه في إدلب. وتم توثيق الكثير من حالات الاغتصاب من قبل عناصر تنظيم «داعش»، خصوصاً اغتصاب النساء من الأقليات. إن العنف الجنسي هو سلاح حرب طاعٍ يستخدم من قبل جميع المتورطين في الصراع لترويع النساء وعائلاتهن والمجتمع الذي ينتمين إليه، حتى أن «داعش» أصدر فتوى حول أحكام اغتصاب النساء المُستعبَدات!

ونظراً إلى ارتباط الاغتصاب والاعتداء الجنسي بوصمة العار، فإن النساء غالباً ما يتعرضن للنبذ من أسرهن ومجتمعاتهن تحت ذريعة



Ref: www.nytimes.com

«الشرف». عندما توصم المدافعات عن حقوق الإنسان بالعار، يصبح العيش في المنفى السبيل الوحيد لهن<sup>١٨</sup>. فالعبء المزدوج الناجم عن الاحتجاز والرفض من الأسرة والمجتمع، يجعل المدافعات عن حقوق الإنسان في موقع هش وعرضة للمزيد من الانتهاكات. فـ«جرائم الشرف» ما هي إلا نتيجة لوصمة العار المرتبطة بالنساء المُغتصابات. وتحدث زينب الحُسني، وهي ناجية، عن تجربتها وتهديدها من قبل أخوتها بعد إطلاقها<sup>١٩</sup>. وهي تروي أنها ذهبت إلى أقربائها فتنكروا لها بسبب «تعرضها لأمر مخجلة خلال سجنها مما شوه سمعتهم...». وأخبرتها شقيقتها أن شقيقها كان يريد قتلها لإلحاقها العار بأسرتها. بعد شهرين أتى شابان إلى مكان إقامتها في دمشق في محاولة لقتلها<sup>٢٠</sup>.

أجساد النساء صارت تالياً ساحة حرب. وليس العنف ضد النساء أثراً جانبياً للصراع، بل هو استراتيجية عسكرية متعمدة لزعزعة المجتمعات والسيطرة عليها ونشر الخوف. ويسود نمط في الصراع يتجسد في توقيف النساء من أجل مقايضتهن بسلاح من جماعات المعارضة. ومنذ عام ٢٠١٣، تُحتجز النساء لأسباب سياسية لاكتساب مزيد من القدرة على المساومة. يتم توقيفهن عند نقاط التفتيش العسكرية بهدف الاتجار بهن والمساومة عليهن. وفي درعا، تحديداً عند نقطة تفتيش خربة غزالة على الطريق السريع بين دمشق والأردن، أوقف العديد من السوريين، بينهم نساء لأهداف المساومة والمقايضة. وكذلك في تموز/يوليو ٢٠١٥ أوقفت امرأتان من درعا لمدة خمسة أشهر للمساومة بهما على مبلغ من المال وبعض أسلحة «الجيش السوري الحر»، وبعد ذلك أُطلقتا.

١٨. مقابلة مع زينب الحسني متاحة على الرابط التالي: <https://www.youtube.com/watch?v=hQuztQ-KQZY>

١٩. الشبكة الأوروبية - الشرق أوسطية لحقوق الإنسان، احتجاز النساء في سوريا: سلاح حرب و ترهيب (أيار/مايو ٢٠١٥)، ص. ٤٣.

٢٠. الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية، الانتهاكات ضد النساء في سوريا والتأثير اللامتناسب للصراع عليهن (أيار/مايو ٢٠١٦) ص. ١٠.

كما تتعرض العديد من المدافعات عن حقوق الإنسان لخطر الإخفاء القسري. فكل أطراف النزاع خطفوا مدافعات عن حقوق الإنسان لا يزال مصيرهن مجهولاً. وتثبت قضية رزان زيتونة<sup>٢١</sup> استخدام الإخفاء القسري لاستهداف المدافعات عن حقوق الإنسان. زيتونة ناشطة حاصلة على جائزة بوليتكوفسكايا لعام ٢٠١١ عن نشاطها في مجال حقوق الإنسان. وهي محامية مدافعة عن حقوق الإنسان وصحافية وناشطة بارزة ترأست مركز توثيق الانتهاكات في سوريا. وعمل المركز على توثيق الوفيات والانتهاكات داخل السجون السورية، كما أعد لوائح عن المحتجزين والمُعدّمين والمختفين قسراً. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اقتحمت مجموعة من المسلحين الملتئمين مكتب مركز توثيق الانتهاكات في دوما وخطفوا زيتونة وزوجها واثني من زملائهما هما سميرة الخليل وناظم حمادة (وهم يُعرفون بـ«دوما ٤»). ولا تزال أماكن وجودهم مجهولة. وبسبب عملهم، تم استهدافهم من قبل النظام والمعارضة. وليس معلوماً حتى الآن ما إذا «جيش الإسلام» لا يزال يحتجزهم. ويعتقد البعض أنهم صاروا في حوزة «جبهة النصرة» المتحالفة مع تنظيم «القاعدة».



Ref: douma4.wordpress.com

يُستخدَم الإخفاء القسري باستمرار كاستراتيجية لنشر الرعب في المجتمع. ويدرك الموقوفون أن أسرهم وأقرباءهم لا يملكون أدنى فكرة عن أماكن وجودهم، وتالياً فإن فرص مساعدتهم على الخروج من سجنهم معدومة. واستُخدِم خطف زيتونه والعديد من المدافعات عن حقوق الإنسان وسيلة لمعاقبتهم على نشاطهم وبث الذعر في مجتمعاتهم. وتواجه المدافعات عن حقوق الإنسان التعذيب، والإيذاء وحتى القتل. وهناك قلة اهتمام محلي وإقليمي ودولي بمعاذنتهم وكفاحهم وما يتعرضن له من إيذاء.

وأعربت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بمتابعة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة CEDAW عن قلقها العميق حيال ما تتعرض له المدافعات عن حقوق الإنسان من مخاطر، وذلك في معرض تعليقاتها الختامية على العرض الدوري الثاني للوضع في سوريا. وقد تطرقت خصوصاً إلى المسائل التالية<sup>٢٢</sup>:

- تقارير متكررة عن الاحتجاز التعسفي، وكذلك التعرض للإيذاء الجسدي والعنف سواء من قبل القوات الحكومية أو الميليشيات، على خلفية مشاركة المدافعات عن حقوق الإنسان في نشاطات سلمية.
- تقارير متكررة عن توجيه معظم الاتهامات بموجب القانون الرقم ١٩ لمكافحة الإرهاب الصادر عام ٢٠١٢.
- نقص المعلومات بشأن عدد النساء المحتجزات بتهم الإرهاب وكذلك النساء اللواتي حوكن أمام محكمة الإرهاب.
- منع السفر المفروض على الناشطات من قبل الحكومة.

٢١. خامر في الحرب، رزان زيتونة: سيرة، متاح على الرابط التالي:

<http://www.rawinwar.org/content/view/167/>

٢٢. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ملاحظات ختامية على التقرير الدوري الثاني حول سوريا (١٨ تموز/يوليو ٢٠١٤، ٢/CEDAW/C/SYR/CO)

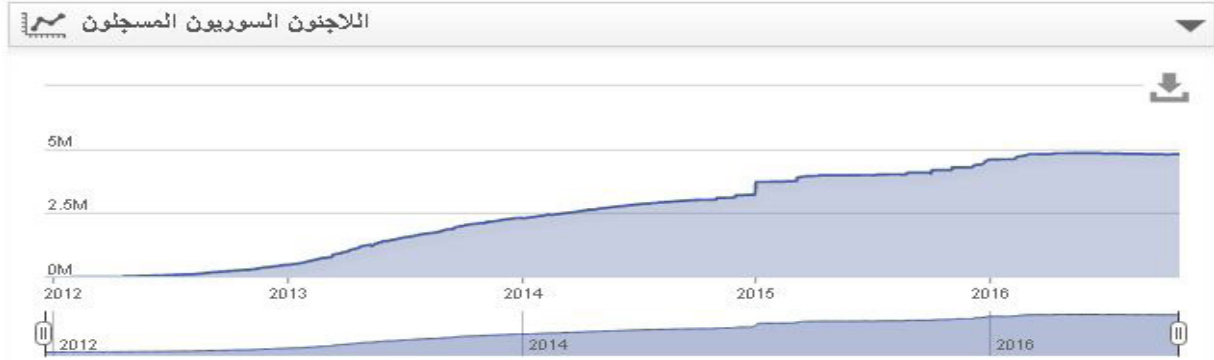




Ref: Richard Wainwright Photography

# أوضاع المدافعات عن حقوق الإنسان في الشتات

تسببت أزمة النزوح المستمرة في العالم العربي باقتلاع الملايين من الناس من أراضيهم وتشتيتهم في أنحاء المنطقة في حال من عدم الاستقرار، تحت تعريفات النازحين داخلياً IDPs واللاجئين أو طالبي اللجوء. ومنذ اندلاع الحرب الأهلية في آذار/مارس ٢٠١١، نزح نحو تسعة مليون سوري؛ ٤٩٠٧ في المئة من هؤلاء من النساء والأطفال الذين يتعرضون لحالة من الضعف المتزايد والأوضاع الهشة<sup>٢٣</sup>.



في منطقة الشرق الأوسط، يستضيف لبنان وتركيا والأردن الأعداد الأكبر من اللاجئين الآتين خصوصاً من سوريا وفلسطين والعراق. غير أنّ أياً من هذه الدول العربية الثلاث لم يصادق على معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١. وبين الثلاث، دولة واحدة فقط لديها قانون لجوء وطني. فوفقاً للمادة ٥١ من قانون اللجوء السياسي في العراق الصادر عام ١٩٧١، يحق للاجئين السياسيين وحدهم الاستفادة من حق العمل والتمتع بالخدمات الصحية والتعليمية التي يحصل عليها المواطن العراقي، إلا أن ذلك لا يسري على اللاجئين الذين فروا من بلادهم لأسباب غير سياسية.

وكذلك ليس في لبنان والأردن قوانين وطنية تتعلق باللاجئين. فالقانون اللبناني لعام ١٩٦٢ الذي ينظم دخول الأجانب الى البلاد ينص بوضوح على أن لبنان ليس بلداً للجوء، ويُعامل اللاجئون بشكل عام على أنهم «مهاجرون غير قانونيين». غير أن المادة ٢٦ من هذا القانون تبيح اللجوء السياسي. أما دستور الأردن الصادر عام ١٩٥٢ فيمنع تسليم اللاجئين السياسيين، ولكن لم يتم وضع قانون محلي لحماية اللاجئين السياسيين وغير السياسيين.

إن الآراء السلبية المتعلقة باللاجئين السوريين والمدافعات عن حقوق الإنسان تكثرت في أوساط النساء السوريات المدافعات عن حقوق الإنسان. هناك استياء من اللاجئين السوريين في المجتمع المضيف لأسباب عدة من بينها الاعتقاد بأن ارتفاع البطالة هو نتيجة تدني الأجور التي يقبل بها اللاجئون، وفي أخذ مكان المواطنين في سوق العمل. فمثلاً يلاحظ أن هناك مواقف سلبية واضحة حيال اللاجئين في الخطاب السياسي اللبناني<sup>٢٤</sup> وكذلك من المجتمع والإعلام اللبنانيين.

٢٣. معلومات من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التفاعل الإقليمي مع اللجوء السوري (تم تعديله في ١ آب/أغسطس ٢٠١٦)

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php>

٢٤. انظر الى العربي، «عنصرية ضد السوريين في لبنان (الدخول الى الرابط في ٣ آب/أغسطس ٢٠١٦) متاح على الرابط التالي:

<https://www.alaraby.co.uk/english/comment/9/1/2016/racism-against-syrians-in-lebanon>

وفي مقابلة خاصة بالورقة هذه، تحدث ليلي، وهي ناشطة سورية في الدفاع عن حقوق الإنسان تعمل في منطقة البقاع في لبنان<sup>٢٥</sup>، عن قلة التواصل بينها كناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان والمجتمع اللبناني، إذ تشعر بأن اللبنانيين لا يمكن أن يرضوا بتحسين الأحوال المعيشية للسوريين بينما يعانون هم بطالة مرتفعة. وعلى المستوى الشخصي، تصف كيف ينظر إلى السوريين الذين فروا من بلادهم على أنهم «تخلّوا عن وطنهم ويستحقون ما يتعرّضون له في لبنان». وهذا أمر يزعجها بشدة، كونها، وسائر السوريين، يلامون من قبل جزء كبير من المجتمع اللبناني والسياسيين اللبنانيين على كل المشاكل التي يعانيها لبنان حالياً.

وتفيد ليلي أن أسرتها وجيرانها ليسوا مطّلعين على عملها في الدفاع عن حقوق الإنسان مع نساء وفتيات أخريات في ظروف صعبة، فأسرتها تعلم فقط أنها تعمل مدرّسة للغة الإنكليزية، ولا شيء سوى ذلك. كالكثير من النساء السوريات، إن عدم الإفصاح عن العمل في الدفاع عن حقوق الإنسان يمكّنهن من التحرك دون ضغوطات العائلة وعدم موافقتها. ذلك أن الأجواء التي يعيش اللاجئون في ظلها تجعل الكثيرين منهم في خوف من الترحيل. وهذا الاحتمال قد يمنع عائلات المدافعات عن حقوق الإنسان من القبول بالعمل الذين يقمن به. كما أن الوصمة الأبوية الذكورية هي سبب إضافي لعدم قبول الأسر. والتحيز الجندي والتمييز بحق النساء اللاجئات يعني أنه من الأفضل من الناحية الأمنية إخفاء نشاطهن في هذا الإطار بدلاً من التعرض للمواقف المتحيّرة.

إحدى أبرز العقبات الرئيسة التي تواجه المدافعات عن حقوق الإنسان هي تفويض حركتهن. فاللاجئة السورية التي قد تنتهي صلاحية إقامتها تعرض نفسها للمخاطرة إذا تنقلت داخل البلاد. وتشرح ليلي أنها تواجه خطر التوقيف إذا سُئلت عن أوراقها. حتى الآن حالفا الحظ عند نقاط التفتيش، ونصحها جنود بتجديد أوراقها بسرعة. الأمر يتعلق أحياناً بمزاج العسكري المسؤول، ذلك أن التنقل من دون أوراق إقامة قد ينتهي بسجن اللاجئ.

وبموجب الأنظمة الجديدة في لبنان والتي تم إنفاذها في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، يُقسم اللاجئون الذين يقدمون طلبات لتجديد إقاماتهم إلى فئتين، الأولى هي للمسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والثانية لأولئك غير المسجلين، وعليهم في هذه الحالة إيجاد كفيل لبناني للبقاء في البلاد بصورة قانونية. كما أن كلفة تجديد الإقامة تُعدّ باهظة. وتشرح ليلي أنها تصل إلى ما يعادل ٧٠٠ دولار (٤٠٠ دولار كغرامة للبقاء في لبنان لمدة سنتين من دون بطاقة إقامة، ومئة دولار لإصدار الوثائق و٢٠٠ دولار للكفيل)، وهذه عملية معقدة لكونها لا تملك كل الوثائق المطلوبة. غير أن أولويات ليلي، خصوصاً أولوياتها المالية، هي جني ما يكفي من المال لتأمين معيشتها ومواصلة عملها كناشطة في الدفاع عن حقوق الإنسان، وأن لا تعلق في المسار البيروقراطي المعقد لتجديد إقامتها. وبالنسبة إلى اللاجئات من المدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي كثيراً ما يَكُنّ معيلات لأسرهن، فإن الكفاح لتأمين الاحتياجات الأساسية للعيش في الدول المضيفة قد يعيق نشاطهن في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أو يجعله أكثر تعقيداً. كما أن الخوف من التوقيف والأعمال الانتقامية يترك العديد منهن عرضة للإساءة، ما يثنيهن عن مواصلة نشاطهن.

إن غياب الحماية القانونية يعني أن المدافعات عن حقوق الإنسان في مجتمعات اللجوء عاجزات عن إيجاد حلول. فالمعوقات، ومن بينها الفراغ القانوني الناجم عن غياب الحماية القانونية لغير المواطنين وإعاقة حرية اللاجئين في التنقل، إلى قوانين الدول المضيفة المتصلة باستصدار الإقامة، تجعل المدافعات عن حقوق الإنسان عرضة للاستغلال والإساءة. وبنسبة وصول اللاجئين بأعداد كبيرة وعجز الحكومة اللبنانية على التعامل مع هذا التدفق، انتشر الكثير من الأفكار السلبيّة في المجتمع المضيف. وسُجّلت في لبنان حالات من التوقيف التعسّفي وفرض حظر التجول على اللاجئين بالإضافة إلى مدهامات أمنية.

٢٥. مقابلة جرت في مكتب التحالف الإقليمي للدفاعات عن حقوق الإنسان في بيروت، ٤ آب/أغسطس ٢٠١٦.

## استنتاجات

إنّ الصراع الدائر في سوريا يضغط بشكل كبير على المجتمع المدني. وتعمل المدافعات عن حقوق الإنسان على مكافحة العنف المستمر داخل مجتمعاتهن وفي إطار هذا النزاع. فالهجمات المتداخلة التي يواجهنها أضعفتهم وجعلتهن يعشن ويعملن في عزلة. ودورُ التحالف هنا دعم النساء الشجاعات اللواتي يواجهن المخاطر يومياً، رافضات للاستسلام أو لتكميم أفواههن، النساء اللواتي يمضين إلى أقصى حد في سبيل تحقيق ما يؤمنَ به، النساء اللواتي يحاربن من أجل سوريا حرة خالية من القمع وانتهاكات حقوق الإنسان.

«التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الانسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» موجود لدعم أولئك النساء من خلال إلقاء الضوء، على الصعידين المحلي والدولي، على جهودهن في سبيل تحقيق الحرية. إن التحالف يشدد على الدور المهم لهن أثناء الصراع الدائر وبعد انتهائه. وهو يسلط الضوء على المخاطر والهجمات التي يتعرضن لها، كما يسهل التواصل والتعاون ومشاركة الخبرات بين المدافعات لتعزيز نشاطهن.

## التوصيات

### المجتمع الدولي:

- تعميم دور المدافعات عن حقوق الإنسان عندما يتم تناول الأزمة السوري، سواء في الداخل أو في مجتمعات الشتات، وإشراكهن في كل المحادثات والمفاوضات لإنهاء الصراع، وأن يَكُنَّ مُمثلات في الفترة الانتقالية نحو السلام.
- ضمان حماية المدافعات عن حقوق الإنسان الحاضرات في جلسات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان وسواها التي تصدر قرارات متعلقة بسوريا.
- الضغط على الجهات الفاعلة غير الحكومية لإطلاق المدافعات عن حقوق الإنسان المحتجزات و ضمان سلامتهن بالوسائل الدبلوماسية.
- ضمان مشاركة المدافعات عن حقوق الإنسان في كل الحوارات لأنهن يعرفن ما هو الأفضل للنساء في المجتمع ككل.

### الجهات المحلية (النظام السوري، الحكومة الكردية، والجهات الفاعلة غير الحكومية):

- الإطلاق الفوري للمحتجزات من المدافعات عن حقوق الإنسان.
- احترام المعاهدات الدولية التي تلتزم سوريا بها.
- ضمان مشاركة المدافعات عن حقوق الإنسان في كل عمليات الحوار كطرف لديه المعرفة اللازمة بشأن ما هو الأفضل بالنسبة للنساء في المجتمع.
- توفير الدعم النفسي للموقوفات من المدافعات عن حقوق الإنسان.
- توفير الدعم للمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يواجهن صعوبة في إعادة الاندماج في مجتمعاتهن.
- توعية المجتمعات بشأن أهمية نشاط المدافعات عن حقوق الإنسان، وتعميم فكرة أنهن صانعات للسلام والتغيير.
- ضمان التعامل مع أي انتهاك تتعرض له المدافعات عن حقوق الإنسان بموجب أحكام القانون ومحاسبة مرتكبي هذه الاعتداءات.

### منظمات المجتمع المدني في سوريا والمنطقة:

- ضمان حصول المدافعات عن حقوق الإنسان في سوريا ومجتمعات الشتات على مصادر فعّالة تمكنهن من مواصلة عملهن كما تضمن سلامتهن، بما في ذلك اتخاذ كل السبل اللازمة لضمان أمنهن الرقمي، إلى حمايتهن من الأعمال الانتقامية عند مشاركتهن في المنابر الدولية المتعددة الطرف.
- ضمان مشاركة المدافعات عن حقوق الإنسان في كل عمليات الحوار لأن يعلمن جيداً ما هو الأفضل بالنسبة إلى وضع النساء في المجتمع.
- تقديم الدعم النفسي للموقوفات من المدافعات عن حقوق الإنسان.
- تقديم الدعم للمدافعات عن حقوق الإنسان اللواتي يواجهن مصاعب في إعادة الاندماج في مجتمعاتهن.
- توعية المجتمعات بشأن أهمية عمل المدافعات عن حقوق الإنسان، وتعميم فكرة أنهن صانعات للسلام والتغيير.
- تطوير منصّة على الانترنت لتمكين المدافعات عن حقوق الإنسان من مشاركة أفكارهن وتجاربهن.
- تدريب المدافعات عن حقوق الإنسان بشأن الحصول على الحماية القانونية والآليات الموجودة على الصعد المحلي والإقليمي والدولية.

# التحالف الإقليمي للمدافعات عن حقوق الإنسان في شرق الاوسط و شمال أفريقيا

سكرتارية التحالف

coordinator@whrdmena.org  
comms@whrdmena.org